التراكيب المحمولة على باب المفعول فيه

د. تيسير هارون علي النَّوافلة

وزارة التربية والتعليم الأردنية

مديرية التربية والتعليم للواء البترا

مستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة التراكيب التي حملها النُّحاة على باب المفعول فيه (الظرف)، دون أن تحمل معنى الظرفية كعلامة جوهرية قرّرها النحاة لتراكيب هذا الباب، وهي تضمّنها معنى (في) باطِّراد، وإنّما جاء حملهم إيّاها على هذا الباب استناداً إلى قرائن شكلية ظهرت عليها من وجود الفتحة، إضافة إلى تقديرات أخرى أجراها النحاة على معنى هذه التراكيب حتى يسوِّغوا لأنفسهم ضمّ مثل الأداءات إلى الباب النحوي.

ومثل هذه التراكيب يمثِّل خروجاً على إلزامية القواعد النحوية التي قرّرها نحاة العرب، وهو أمرٌ يدلُّنا إلى أنّ النّحاة بنوا الحدود النّحوية على ما اطّرد وشاع من الأداء اللغوي.

الكلمات الدالّة: (التراكيب المحمولة، معنى الظرفية، العلامة الجوهرية).

مقدّمة

إنّ المتتبّع لعملية التقعيد اللغوي بجوانبها المتعدّدة، يجد أنّ النحاة قد وضعوا قواعدهم، وأسّسوا أحكامهم النحوية باستقراء ناقص لكلام العرب، زيادة على أنّهم اعتمدوا مستوى لغوياً معيّناً في التّقعيد، ولا شكّ أنّ كلّ ذلك أدّى إلى ظهور تراكيب نحوية خارجة عمّا أجمعوا عليه من القواعد النحوية، فوضعوها تحت مسمّيات عدة، كالضرورة الشعرية والشذوذ النحوي، والنّادر والخارج على القاعدة، والعدول، واللهجة، وغيرها ممّا يرمي في هذا الاتجاه، زيادة على ظهور تراكيب أخرى لم تستوعبها الحدود النحوية التي ضبطها النّحاة ضبطاً صارماً، والأمر في ذلك عائد إلى استقرائهم الناقص للمادة اللغوية، إذ جاءت هذه التراكيب فاقدة دلالتها الجوهرية للحد النحوي المقعّد، وحملت علامات أخرى غير جوهرية، كانت مسوّغاً شكلياً دفع النحاة إلى حملها على أبوابها، ومن ذلك وجود الفتحة علم المفعولية عند النحاة، حتى إنّهم حملوا تراكيب لا ترتبط ببعض الأبواب النحوية برابطٍ واضح، ممّا اضطرّهم إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير والتكلّف في التفسيرات، وتقديم المسوّغات النحوية، لرأب ما ضعف من قواعدهم العامة، أو محاولة منهم إرجاع ما تفلّت منها من تراكيب وأنماط إلى أبوابها النحوية الأصلية، وهذا يدل على أنّ اللغة غير مُلزمة بالقواعدية في جميع أحوالها، لذلك فهي تُبقي مساحة متاحة تسمح لأبنائها بممارسة أداءاتهم بعيداً عن حدود تلك القواعد وضوابطها.

لذا جاء هذا البحث يتبنّى نظرة مغايرة في النظر إلى الأنماط والتراكيب الواقعة تحت باب المفعول فيه (ظرفا الزمان والمكان)، وهذه النظرة تمثّلت بتتبّع العلامات الجوهرية التي ينطلق منها هذا الباب النحوي، وهي أن يتضمّن التركيب معنى (في) باطّراد، ومثل هذه العلامات تمثّل أحكاماً وضوابط نحوية قرّرها النحاة القدماء لباب المفعول فيه، ومن هنا تكمن أهميّة هذا البحث في كشفه عن تلك التراكيب والأنماط التي حملها النحاة على باب المفعول فيه، دون أن تحمل معنى الظرفية كعلامة جوهرية يُفترض أن تتمثّلها تراكيبُه النحوية الواقعة تحته.

كما ويعود السبب في اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في توسيع دائرة التفكير النحوي، وإعادة النظر مرّات أخرى في تراكيب اللغة، وتتبّع الأسس التي قامت عليها العملية التقعيدية عند النحاة، بعد أن بانت سعة الفجوة الحاصلة بين تلك العملية وقضية الاستعمال اللغوي، وسعياً إلى تعليل قواعد النحو تعليلاً يقبله العقل، حتّى لا يكون الأمر في الدّراسة اللغوية قاصراً على حفظ تلك القواعد والأحكام واستظهاراً استظهاراً آليّاً لا يمازج الفكر، ولا يعود على اللغة بفائدة جديدة.

وأمّا منهج البحث، فكان وصفيّاً تحليلياً، وهو منهج يصف الظاهرة اللغوية، ثمّ يعمد إلى تفسيرها وتحليلها في المواضع التي تحتاج إلى ذلك، وقد ركّزت فيها على دراسة مستوى التركيب اللغوي، مع الاستفادة من مستويات التحليل اللغوي.

وقد استُهِلّ هذا البحث بتمهيدٍ بيّن مفهومَ المفعول فيه والمصطلحات التي أثبتها النحاة له، ثم بيّن العلامة الجوهرية لهذا الباب، وبعد ذلك تناول البحث دراسة التراكيب والأنماط التي حملها النحاة على باب المفعول فيه(الظرف)، وجرى تقسيمها على مبحثين اثنين: المبحث الأول: التراكيب المحمولة على ظرف الزمان، وجاء هذا المبحث وفق أقسامٍ، حملت العناوين الآتية، ما ينوب عن ظرف الزمان من المصادر، وما ينوب عن ظرف الزمان من أسماء الأعيان، وأنماط سُمعت منصوبة على الظرفية الزمانية توسعاً، أمّا المبحث الآخر فجاء لدراسة التراكيب المحمولة على ظرف المكان، ثم ختم البحث بخاتمةٍ ضُمِّنَتْ أهمّ النّتائج التي تمّ التوصّل إليها.

تمهيد

قسم النحويون المفعول فيه إلى ظرفي الزمان والمكان، ويقصدون به كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في)، وذلك نحو (صمتُ اليومَ، وقمت الليلةَ، وجلست مكانَك) والتقدير فيها جميعاً: (صمت في اليوم، وقمت في الليلة، وجلست في مكانك)وما أشبهه ذلك، وقد سُميّت ظروفاً؛ لأنّه لما كان محلاً للأفعال، سُمِّي ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحل الأشياء فيها، ولهذا سمّى الكوفيون الظروف (محالّ)؛ لحلول الأفعال فيها[١].

فالظرف ما تضمّن معنى (في) باطّرادٍ: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عَرضَت دلالَتُه على أحدهما، أو جارٍ مَجْرَاه[٢]، واحترز بقوله: (ضُمِّن معنى في) مِمّا لم يتضمّن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في)، كالتي جاءت عند النحاة مبتدأ أو خبراً، نحو: (يوم الجمعة يومٌ مبارك، والدّارُ لزيدٍ) فإنّه لا يسمّى ظرفاً في هذه الحالة، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: (سرتُ في يوم الجمعة) و(جلستُ في الدار) وكذلك ما نُصب منهما مفعولاً به، نحو: "بنيتُ الدارَ، وشهدتُ يومَ الجمل" لأنّ الظرف هو ما تضمّن معنى (في) باطراد، واسم الزمان يقبل النصب على الظرفية سواءً كان مبهماً، نحو: (سرتُ لحظةً وساعةً) أو مختصاً: إما بإضافة، نحو: (سرت يوم الجمعة)، أو بوصف، نحو: (سِرْتُ يوماً طويلاً) أو بعددٍ نحو: (سرت يومين)[٣].

وأما ظرف المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان، أحدهما: المبهم[٤] كالجهات الست نحو: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، وألحقوا بهذه الجهات ألفاظاً أخرى منها: (عند، لدى، وسط، بين، إزاء، حذاء...)، ونحو ذلك كالمقادير، نحو: (غَلْوَةَ[٥]، وميل، وفرسخ، وبَرِيد) نقول: (جلست فوقَ الدّار، وسرتُ غَلْوَةً) فتنصبها على الظرفية، والثاني: ما يصاغ من المصدر، نحو "مَجْلسَ زيدٍ، ومَقْعَدَهُ" فشرط نصبه – قياساً- أن

يكون عامله من لفظه تعيّن جرّه بـ (في)، نحو: (جلست في مَرْمَى زيدٍ) فلا نقول: (جلست مَرْمى زيد" إلاّ شذوذاً)[٦].

وقبل الحديث عن التراكيب التي حملها النحويون على باب المفعول فيه، حريٌّ بنا أن نشير إلى أنّ نظرة النحويين إلى الظرف على أنّه مفعول فيه تنسجم مع نظرتهم إلى الفتحة التي هي علم المفعولية عندهم، ولهذا، نجدهم يصنفون المعاني النحوية انطلاقاً من هذه الدلالة، فكلّ منصوبٍ لا يخلو عندهم من أن يكون مفعولاً من المفاعيل، أو محمولاً على المفعول به، أو مشبّهاً بالمفعول في اللفظ، ومن هنا، فقد عدّوا النمط المبهم[٧] من الأسماء الدالة على الزمان أو المكان من المفاعيل، فهو وعاء مكاني لوقوع الفعل، كما أن الاسم المنصوب الذي وقع الفعل فيه، هو ظرف مكان، ومفعول فيه، وما سوى ذلك فليس له علاقة بالمفعولية لا من قريب ولا من بعيد.

ولهذا يمكن القول: إنّ مصطلح المفعول فيه مصطلح تركيبي لا يرتبط بمعنى المفعول ارتباطاً استدعائياً كما هو الحال في المفعول به، الذي يُتصور معه وقوع فعل الفاعل على المفعول، أمّا الظرف فلا تتوافر فيه هذه السمة، إذ لا نرى فيه أكثر من المسوغ التركيبي الذي دفع النحاة لضمّه إلى المفاعيل، كما أنّ الفتحة في آخره لا تتعدّى أن تكون مسوغاً شكلياً غير جوهريٍّ، وعليه فهو مظهر من مظاهر اللغة يعبّر به عن وعاء حدوث الفعل لأن الظرف هو الوعاء. وأفضل منه من هذه الجهة استعمال مصطلح الظرف (ظرف الزمان وظرف المكان)[٨].

إذ عبّر عنه الخليل بن أحمد بهذا المصطلح، أي الظرف[٩]، واستعمله سيبويه بقوله: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها"[١٠]، ثم استعمله الأخفش بقوله: "الظرف هو ما يكون فيه الشيء"[١١]، واستعمله المبرد بقوله: "هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة..."[١٢]، ثم استعمله ابن السراج[١٣] والزجاجي[١٤] والنحاس[١٥] وأبو علي الفارسي[١٦] وغيرهم. وقد استعمل

النحاة مصطلحات أخرى للدلالة على الظرف أو أحد نوعيه، كمصطلح (الأيام) الذي استعمله سيبويه من البصريين[١٧]، ومصطلح (الزمان) الذي استعمله الأخفش الأوسط[١٨] وغيرهما، ويسميه الكسائي من الكوفيين بـ(المحل) أو (المحالّ)[١٩].

ويتبيّن مما عُرض من مصطلحات، أن الظرف هو ما يحسن أن نقدّر فيه معنى (في) باطّراد، ولو بحثنا في الكتب النحوية عن معنى (في) لوجدنا أنّها تحمل معنى الوعاء والظرفية[٢٠]، قال سيبويه: "وأما (في) فهي للوعاء، تقول هو في الجراب، وفي الكيس وهو في بطن أمّه"[٢١]، وقال المبرد: "وأما (في) فإنّما هي للوعاء"[٢٢]، وقال ابن جني: "ومعنى (في) الوعاء والظرفية"[٢٣]، وعليه فقد سَمّى البصريون معنى (في) الظرفية، قال ابن هشام[٢٤]: "في: حرف جر له عشرة معانٍ، أحدها الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (الم !غُلِبَتِ الرُّومُ !فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ !فِي بِضْعِ سِنِينَ)[٢٥].

ويتضح من عرض المصطلحات – كذلك- أن تسمية الظرف نتاج حتمي لمعنى الظرفية، فقد أدرك العلماء أن الزمان هو ما يكون فيه الفعل أو ما يقع الفعل فيه، وكذلك المكان، فهو وعاء لهما، كما أن الإبريق وعاء لما فيه، والإبريق ظرف، فهما إذن ظروف لما فيهما[٢٦]، إذ لا تكفي صلاحية الاسم لأن يكون ظرفاً بأن يكون اسم زمان أو مكان، لأنه قد يكون كذلك ولا يكون ظرفاً، بل لا بُدّ من تضمّنه معنى (في) دون ذكره[٢٧].

وبهذا يتضح لنا بجلاء العلامة الجوهرية التي يجب أن تُوسم بها تراكيب هذا الباب، وهي تضمنها دلالة الظرفية التي قرّرها النحاة بتضمّن معنى (في) باطّراد، وهذا هو الأصل في ظرف الزمان الذي أقيم مكانه في بعض التراكيب ألفاظٌ فُقِدتْ فيها دلالة الظرف الجوهريّة، إذ إنّها ليست ظروفاً في الأصل بل جاءت نائبة عنها، يقول ابن السراج: "واعلم أنّ العرب قد أقامت أسماءً ليست بأزمنة مقام الأزمنة، اتساعاً واختصاراً"[٢٨].

وقد اقتضى البحث تقسيم هذه التراكيب المحمولة إلى مبحثين اثنين، هما:

المبحث الأول: التراكيب المحمولة على ظرف الزمان:

وقد جاء هذا المبحث وفق الأقسام الآتية:

١. ما ينوب عن الظرف من المصادر:

وفي هذه الحال يكون الظرف في الأصل اسمَ زمان مضافاً إلى اسم بعده، ثم يُحذف اسم الزمان الحامل للدلالة الظرفية، وذلك تماشياً مع الاستعمال اللغوي، ليحُلّ محلّه المضاف إليه (المصدر) منتصباً على الظرفية دون أن يحمل أي قيمة للظرفية، وتكثر هذه النيابة في ظرف الزمان، وشرط هذا المصدر إفهام وقتٍ أو مقدار، فالأول نحو قولك: (جئتك مقدمَ الحاجِّ، وخفوق النّجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر)، أي وقت مقدم الحاج، وحين خفوق النّجم، وزمن خلافة فلان، ووقت صلاة العصر، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سِيرَ عليه؟ فيقول: مقدمَ الحاجِّ، وخُفوق النجم، وخلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصرِ، فإنّما هو: زمن مقدم الحاجِّ، وحينَ خُفُوق النّجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[٢٩]، أما الثاني (بيان المقدار)، قولك: انتظرتك حلب ناقةٍ، أو نحْرَ جزورين[٣٠]، أي زمن حلب ناقةٍ، وزمن نحر جزورين.

فالأنماط السابقة (مَقْدم، وخفوق، وخلافة، وصلاة، وحلب، ونحر) مصادر حقيقية جُعلت حيناً (ظرف زمان) أي إنّها حُملت على الظرفية الزمانية دون أن تحمل دلالة الظرف الجوهرية، وهي هكذا كما جاءت في التداول الاستعمالي، لذلك ذهب النحاة إلى تسويغ حملها على الظرفية إلى القول بأنّها انتصبت على الظرفية نصب ظرف الزمان، وسبب حملها على

الظرفية أنّها لما نابت عن الزمان عرضت لها اسميّة الزمان فانتصبت انتصابه(٣١).

وسوّغوا نصبها على الظرفية كذلك بأن ورودها على صيغة المصدر جاء توسعاً واختصاراً، أي توسعاً في الاستعمال بجعل المصدر حيناً وهو في الحقيقة ليس من أسماء الزمان المتضمنة معنى الظرفية، واختصاراً بحذف المضاف، إذ التقدير – كما قلنا- في قولك: فعلته خفوقَ النّجم وصلاة العصر، وقت خفوق النّجم ووقت صلاة العصر، فحذف المضاف (وقت) الدال على الظرفية، وأقيم المضاف إليه مقامه، واختص هذا التوسع بالأحداث؛ لأنّها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان، ولهذا جاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتاً للأفعال وظروفاً لها كأسماء الزمان(٣٢).

٢. ما ينوب عن الظرف من أسماء الأعيان:

ومما حمله النحويون على الظرفية تراكيب قام فيها اسم العين مقام الظرف، ومثل ذلك ما جاء في الاستعمال العربي، لا أكلّمُه القارظين(٣٣)، ففي هذا التركيب حذف اسم الزمان الذي يحمل قيمة الظرفية وهو (مُدّة) وأقيم مكانه (القارظين) والتقدير لا أكلّمه مدة غيبة القارظين(٣٤).

ومثل ذلك ما سمع عن العرب من إنابتهم بعض أسماء الأعيان عن اسم الزمان، على حد حذف المضاف توسعاً واختصاراً وحملاً على الظرفية، كقولهم: (لا أفعل ذلك معْزَى الفِزْر، ولا أكلّم زيداً الفرقدين وغيرها)، والتقدير: (لا أفعل ذلك مُدّة فُرْقَةِ غنم الفِزْرِ، ومدّة مغيب الفرقدين)(٣٥).

ومثل هذه التراكيب يمثّل تمرّداً على القواعد النحوية المقرّرة، أو بمعنى آخر يمثّل خروجاً على إلزاميّة تلك القواعد، وهذا الخروج لم يكن مقصوداً عند ابن اللغة، إذ ليست هنالك قاعدة نحوية تُلزمه بضرورة تحقيق معنى الظرفية في أداءاته المنطوقة، لأنه يتكلّم ويتواصل مع

شريحته اللغوية وفق ما تمليه عليه المواقف الاستعمالية، لا كما تمليه عليه قواعد النحاة، لأنّه لا يمتلك معرفة واعية بتلك القواعد التي قُرِّرت أصلاً بعد استعماله هذا التراكيب، بل يمتلك معرفة ضمنية تلقائية تُيسِّر له الحكم على أداءاته ضمن معياري الخطأ والصواب، ولكن العالم النحوي بحكم عمله في الصناعة النحوية، وضع قواعد نحوية نصّت على وجوب توافر القيمة الدلالية للظرف في أي تركيب نحوي يقع تحت حدودها، ثم وُجد في الاستعمال اللغوي تراكيب فُقِدت فيها تلك العلامة(علامة الظرفية)، فما كان من النحاة حينها إلا أن وجدوا في باب الظرف مسوِّغات تدفعهم إلى أن يحملوا عليه تلك التراكيب، كوجود الفتحة - التي هي علامة شكلية- على أواخر تلك الأنماط، المرتبطة عندهم بالمفعولية، زيادة على أن التركيب المحمول يحمل في بنيته التركيبية محذوفات سعى النحاة إلى تقديرها لإبراز دلالة الظرف، حتى يسوِّغوا لأنفسهم حمل مثل هذه التراكيب على باب الظرفية، مع أنّ لفظ (القارظين)-مثلا- في قولهم: (لا أكلِّمُه القارظين) الذي حملوا لأجله التركيب على هذا الباب، لا يحمل أي قيمة للظرفية. وهذا الأمر يعيدنا إلى أنّ النّحاة بنوا الحدود النحوية على ما شاع واطّرد من الأداء اللغوي، إذ جاءت تلك الحدود غير شاملة لجميع الأداءات اللغوية الصّادرة عن أبناء المجموعة اللغوية المُحْتَج بكلامها.

٣. أنماط سُمعت منصوبة على الظرفية توسعاً:

ذكر النحويون أن هناك أنماطاً توسعت العربُ فيها فنصبتها على الظرفية دون أن تحمل العلامة الجوهرية، لباب المفعول فيه (الظرف) وقد جاء نصبهم إيّاها على المجاز، وذهبوا إلى تقدير تضمنها معنى (في)، نحو: أحقاً أنّك ذاهبٌ؟ والحقّ أنك قائم. والأصل في ذلك: (أفي حقٍّ) و(في الحقِّ)[٣٦]، وجعلوا من ذلك قول رُقَيّة الجَرْميِّ:

أحقّاً عِبَادَ اللهِ أن لست رائياً رِفاعةَ طُولَ الدّهرِ إلا توهُّمَا[٣٧]

فالنحاة جعلوا (حقّاً) منصوباً على الظرفية دون أن يحمل النمط قيمة الظرفية، والذي دفعهم إلى هذا هو الناحية الشكلية التي انطلقت من نظرتهم للفتحة وعلميتها على المفعولية، وقد أُعرب ظرف زمان دون ظرف المكان، لذلك يُخبر به عن المصادر ولا يخبر به عن الجثث، فلا يقال: (أحقّاً زيد)[٣٨]، أي إنّ العرب استعملته خبراً عن المصدر ولم تستعمله خبراً عن الجثة[٣٩].

ولعل المبرد وابن مالك شعرا بِخُلُوِّ النمط (حقاً) من دلالة الظرفية فذهبا إلى حمله على المفعول المطلق، إذ عدّاه مصدراً بدلاً من اللفظ بفعله، وأنّ ما بعدها من أن ومعمولها (أنك ذاهب) في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا)[٤٠]، وقد ردّه أبو حيان[٤١]، أي إنّ يكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، لأنّ هذا الحمل أيضاً جاء استناداً إلى قرائن شكلية، وبعيداً عن الدلالة الجوهرية للمفعول المطلق، إذ لا تتضح فيه دلالة التوكيد للعامل.

ومثل هذا النمط في الانتصاب على الظرفية قولهم: (غيرَ شك أنّك قائم) أو (جَهْدَ رأيي أنك قائم) أو (ظناً في أنك قائم)، فـ(غيرَ شك) و(جَهْدَ رأيي) و(ظنّاً مني) حملها النحويون على أنّها منصوبة على الظرفية الزمانية توسعاً على إسقاط "في" والأصل: في غير شك، وفي جَهْدَ رأيي، وفي ظنٍّ منّي، وقالوا إنّ الظرف فيها جميعاً خبر مقدم، والمصدر بعدها من "أنك قائم" مبتدأ مؤخر[٤٢].

ويمكن أن يكون هناك وجهٌ آخر يمكن تخريج الأنماط السابقة عليه، وهو أن (حقاً) و(ظناً) (غيرَ) (جَهْدَ) منصوبات على نزع الخافض، وقد جاء الاستخدام على الأصل في شواهد مسموعة عن العرب تدلّل على ذلك في (حقاً)، وهو ما يبعد هذه الأنماط عن الظرفية، التي تكلّفها النحاة فيها دون وجودها حقيقة، ومن هذه الشواهد قول الشاعر:

أَفِي حقٍّ مُوَاسَاتِي أخَاكُمْ بما لِيْ ثمّ يَظْلِمُني السّرِيْسُ[٤٣]

وقول الآخر:

أفِي الحقِّ أنّي مُغْرَمٌ بِكِ هائمٌ وأنّكِ لا خِلٌّ هَوَاكِ ولا خَمْرُ[٤٤]

فقول النحويين أن الظرف متضمّنٌ معنى (في)، فهو مُضَمّنٌ هذا المعنى –إنِ اطْردَ- في الحكم والاعتبار وفي حال كونه دالاً على الظرفية حقيقة، وهذه الألفاظ جاءت مجرورة لفظاً بالحرف، ويكون نصبها بعد حذف حرف الجر على نزع هذا الخافض؛ لأنّ استخدام اسم الزمان ظرفاً منصوباً هو الأصل بعينه، ولا يُسمّى اسمٌ الزمان ظرفاً إلاّ وهو منصوب متضمّن معنى الظرفية، أما إذا جُرّ فهو اسم مجرور اصطلاحاً، وإن تضمّن معنى الظرفية في السياق[٤٥].

المبحث الثاني: التراكيب المحمولة على ظرف المكان:

أمّا ظرف المكان فتتمثل علامة الجوهرية في حالتين: الأولى، حالة الظرفية (الوعاء) الدالة على المكان دلالة خاصة تختلف عن الدلالة المعجمية بسبب ارتباطها بالوضع التركيبي، والثانية، حالة إبهام المكان أو "مدلول المكان غير المحدد بحدود يمكن إدراكها"[٤٦].

وهذا ما يجب أن تحمله التراكيب المنتمية لهذا الباب، ولكن لا نعدم ورود بعض التراكيب التي فقدت هذه العلامة، ومن تلك التراكيب التي حُملت على الظرفية المكانية دون أن تحمل العلامة الجوهرية لها، ولكن الاستعمال العربي أوردها بالنصب على الظرفية، قولهم: هو منّي مَزْجَرَ الكَلْبِ، وأنت منّي مَقْعَدَ القابلةِ، وهو منك مَنَاطَ الثُّريّا[٤٧]، ومنه قول الأحوص:

وإنّ بني حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمُ مَنَاطَ الثُّريّا قَدْ تَعَلّتْ نُجومُهَا[٤٨]

ففي التراكيب السابقة جاءت الألفاظ (مَزْجرَ، مَقْعَدَ، مناطَ) منصوبة على الظرفية المكانية مع فقدها دلالة الظرف الجوهرية المتمثلة

في تضمنها معنى (في) باطراد، ودلالتها على حالة إبهام المكان، أي أنْ يكون مبهماً غير محاط بحدود يمكن تصورها خروجاً عن دلالته المرادة في هذه التراكيب وهو النصب على الظرفية على نحو ما سُمِع عن العرب إلى حد وصل إلى عدِّها تراكيب ثابتة – لا يجوز التغيير في صورتها[٤٩]، وهذا ما ذكره سيبويه من أن يونس قد زعم أنّ ناساً يقولون هو منّي مَزْجرُ الكلب وكذلك مَقْعَدٌ ومَناطٌ[٥٠]،أي إنّ قولهم هو منّي مَزْجرُ الكلب ومَقْعَدُ القابلة، ومناطُ الثُّريّا قد خرج عن استعمال العرب لها بالنصب؛ لأنّ للعرب في ذلك دلالات مقصودة، لذلك نبّه النحويون على عدم التغيير فيها، فهي من التراكيب المحفوظة على هذه الصورة، وفي هذا دلالة على أنّها ليست ظروفاً تحمل القرائن الجوهرية للظرف، وإنّما حملها النحويون على الظرفية استناداً إلى قرائن شكلية ظاهرة عليها من وجود الفتحة، إضافة إلى تقديرات أخرى أجروها على معنى هذه التراكيب فقالوا: إن معناها هو منّي مكان مزجر الكلب ومكان مقعدِ القابلة ومكان مناط الثريا.

فجاءت هذه الأنماط فاقدة لتلك الدلالة، إذ جاءت مختصّة غير مبهمة، أي إنّ لها حدوداً محصورة، ونهايات مضبوطة يمكن إدراكها، والأصل أن لا تكون ظروفاً، ولكن العرب نطقتها بالنصب على الظرفية، وهي مما سُمع عنهم، والتقدير فيها هو منّي مَزْجر الكلب، ومكان مقعد القابلة، ومكان مناطِ الثُّريّا، وبتعبير سيبويه، هو منّي في المكان الذي تَقْعُدُ فيه القابلة، وفي المكان الذي نِيْطَ به الثُّريّا، ثم بين سيبويه أن الاستعمال بهذا المعنى، ولكن العربي حذف الكلام، فهي أماكن وإن لم تكن بمعنى المكان، ولكن تشبيهاً لها بذلك[٥١].

ومثل هذه الأنماط نُصبت شذوذاً ولا يقاس عليها[٥٢] لافتقارها إلى الإبهام، ولكنها مقصورة على المسموع عن العرب وهذا واضح من عبارة سيبويه: "وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو منّي مَجْلِسَك، أو مُتّكأَ زيدٍ، أو مربطَ الفرس، لم يجز، فاسْتَعْمِلْ من هذا ما اسْتَعْمَلَتِ العربُ، وأَجِزْ منه ما أجازوا"[٥٣]، ومثل تلك التراكيب التي حملها النحاة على

الظرفية قول العرب: هو منّى درج السيل، وهو منّي مَعْقِدَ الإزارِ أي مكان درج السيل، ومكان مَعْقِدَ الإزار[٥٤].

ومثل ذلك يُقال في التركيب الذي حمله النحويون على باب المفعول فيه (ظرف المكان) وهو قول العرب: (مُطِرْنَا السّهلَ والجبلَ)[٥٥]، فهذا التركيب لا يحمل الدلالة الجوهرية للظرف، وهي تضمّنه معنى (في) باطّراد، إضافة إلى فقده الشق الآخر من تلك الدلالة، وهو حالة إبهام المكان، فـ(السّهلَ، والجبلَ)، مكانان ليسا مبهمين، بل هما مكانان مختصّان لهما حدودٌ ونهايات متصوّرة، ولكن حمل النحاة لهذا التركيب على الظرفية جاء لسبب وروده مسموعاً عن العرب على هذه الصورة، التي جاء فيها النمطان (السّهلَ والجبلَ) حاملين على آخرهما حركة الفتحة التي هي علامة نصب الظروف، والمرتبطة عن النحاة بالمفعولية، لذا كانت مسوِّغاً شكلياً دفعهم إلى حمل هذا التركيب على أقرب الأبواب النحوية إعراباً له وهو باب الظرفية المكانية، إضافة إلى مسوغٍ آخر وهو دلالتهما بلفظيهما على المكانية على الرغم من كونهما ظرفين مختصين غير مُبْهمين، لهما حدودٌ ونهايات معلومة.

وقد قرّر النحاة أن هذا القول من التراكيب التي حُمِلت على باب الظرفية، هي ممّا لا يجوز القياس عليها أو تغييرها، وأنه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا يقال: أخصبنا السّهلَ والجبل، ولا مُطِرْنا القيعانَ والتّلُولَ بتغيير الأسماء الدالة على الأماكن، بل يقتصر فيه على مورد السماع[٥٦].

وهذا يعني أن هذا التركيب الذي حُمِل على الظرفية، تركيب محفوظ على هذه الصورة لا يتغيّر عنها أبداً، ويقتصر فيه على السماع، وهو تركيب ثابت الاستعمال؛ لأنّه من المحفوظ اللغوي المختزن في الذاكرة اللغوية، وأنّه يُستَدعى من الذاكرة اللغوية، إذ إنّ ثبوته على هذه الصورة الصارمة لا يعطي القوانين التحويلية الموجودة في النظام اللغوي أيّ درجة من الفاعلية التي تُتِيح لنا تغيير ما يخضع للاستعمال الحر وفقاً

لقواعد اللغة، بل إنّ الذاكرة اللغوية تقدّمه جاهزاً للتداول والتواصل بين أبناء المجموعة اللغوية(٥٧).

الخاتمة:

١. حمل النُّحاة على باب الظرفية كثيراً من التراكيب والأداءات اللغوية، دون أن تحمل معنى الظرفية بتضمّنها معنى (في) باطِّراد، إذ يُعدُّ ذلك علامة جوهرية يُفترض أن تتمثّلها تراكيب هذا البـاب، فجـاء حمـل النحاة لها على هذا الباب استناداً إلى قرائن شكلية ظهرت عليهـا مـن وجود الفتحة، إضافة إلى تقديرات أخرى أجراها النحاة على معنى هذه التراكيب حتى يسوِّغوا حملها على الباب النحوي.

٢. إنّ ما حُمِل على باب الظرفية من تراكيب وأنماط ليس بالضرورة أن يكون منتمياً انتماءً حقيقيّاً إليه، وإن وُجد ضمن مسـائله وتفريعاتـه، ومثل هذا يمثِّل خروجاً على إلزامية القواعد النحوية التي قرّرها نحاة العرب، وهو أمرٌ يدلُّنا إلى أنّ النّحاة بنوا الحدود النّحوية على ما اطّرد وشاع من الأداء اللغوي.

٣. إنّ المعطيات السـياقية التـي يتشـكّل منهـا معنـى العديـد مـن هـذه التراكيب، يجعل من مسألة إخضاعها لباب الظرفيـة أمـراً لا يحقِّـق أهداف العملية اللغوية، بقدر ما يحقِّق مرتكزات التفكير النحوي عند نحاة العرب.

٤. بعض التراكيب التي حُمِلت على الظرفية تعدُّ تراكيب ثابتة، فهي في مجملها محفوظة في الذاكرة اللغوية عند أبناء اللغة، وتستدعى منها، وليست من طبيعة النظام اللغوي المجرّد، كما أنّهـا تلـزم صـورة لا تتغير بتقديم أو تأخير، بمعنى أنّه لا يُبْتَدع أمثلة مَقِيْسة عليها، إذ لا يقاس عليها لا في الفعل ولا في الأماكن، بل يقتصر فيه على مـورد السماع، وهذا سرٌ عدِّها أنماطاً سماعيّةً

الهوامش

(١) الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ)، (١٩٩٧م)، أسرار العربيّة، ط١، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص١٠٥-١٠٦.

(٢) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت: ٧٦١هـ)، (٢٠٠٠م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبود، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج٢: ص٢٠٤، السُّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرحمن، (ت: ٩١١هـ)، (١٩٩٢م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مَكْرم، الكويت، مؤسسة الرسالة، ج٣: ص١٣٦.

(٣) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: ٧٦٩هـ)، (٢٠٠٠م)، شرح ابن عقيل، ومعه كتاب: منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، لبنان المكتبة العصرية، ج ١: ص ٥٢٦-٥٢٧

(٤) الظرف المبهم: ما لا نهاية له ولا حدود محصورة. السيوطي، همع الهوامع،(مصدر سابق)، ج٣: ص١٠٥.

(٥) الغَلْوَة: بفتح الغين المعجمة وسكون اللام، قَدْرُ رميةٍ بسهم، وسهمُ الغِلاءِ، مَمْدُودٌ: السهمُ الذي يقدّر به مدى الأميال والفراسخ، والفرسخ التام خمسٌ وعشرون غَلْوَةً. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت: ٧١١هـ)، (د.ت)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، القاهرة، مصر، دار المعارف، مادة (غلا):ج٥: ص٣٢٩١،

(٦) عبّاس، حسن، (د.ت)، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف، القاهرة، مصر: ج٢: ص٢٥٧.

(٧) أشرنا سابقاً إلى أن من شروط النصب على الظرفية أن يكون النمط مبهماً أي غير محاط بحدود، فلا يمكن تحديده، وأسماء المكان ليست مبهمة جميعها، ولكنّ كثيراً منها محدّدٌ بحدود يمكن تصورها على الأقل، وهذه الأسماء مما لا يمكن نصبه على المفعول فيه، وأما الجهات مثلاً، فغير محدّدة، مثل: أمام، خلف، فوق، تحت، قدّام... وأما الأسماء الدالة على الزمان، فتصلح برمتها للنصب على هذا المعنى التركيبي، لأنّ الزمان نفسه غير محدد، انظر: السيوطي، همع الهوامع،(مصدر سابق)، ج٣: ص١٠٥، انظر عبابنة، يحيى، (د.ت)، في النحو النحو

العربي المقارن، (دراسة تاريخيّة مقارنة بين نحو العربيّة واللغات السّاميّة)، دون ناشر (الهامش)، ص٢٤٢.

(٨) انظر: عبابنة، في النحو النحو العربي المقارن، (مصدر سابق)، ص٢٤٢.

(٩) ابن منظور، لسان العرب، (مصدر سابق) (ظرف): ج٤: ص٢٧٤٨.

(١٠) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ)، (٢٠٠٤م)، الكتاب، ط٤، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، مصر: ج١:ص٤٠٣-٤٠٤، وانظر: ج١: ص٢١٦، ج١: ص٢١٩،

(١١) الأخفش، أبو الحسن، (١٩٨١م)، معاني القرآن، ط٢، تحقيق: فايز فارس، الكويت، ص٤٩.

(١٢) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: ٢٨٥هـ)، (١٩٩٤)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، مصر،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ج٤: ص ٣٢٨.

(١٣) ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت: ٣١٦هـ)، (١٩٩٦م)، الأصول في النحو، ط٣، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، بيروت، لبنان، مؤسّسة الرّسالة، ج١: ص١٩٠.

(١٤) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت: ٣٤٠ هـ)، (١٩٨٤م)، الجمل في النحو، ط١، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، بيروت، لبنان، إربد، الأردن ، ص٣١٦.

(١٥) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، (١٩٧٧م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، بغداد، العراق، مطبعة العاني، ج١: ص١٣٧، ١٥٦.

(١٦) الفارسي، أبو علي الحسن (ت: ٣٧٧هـ)، (١٩٩١م)، الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، ط١، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ج٦: ص٢١٣..

(١٧) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج٢: ١٥٩.

(١٨) الأخفش، أبو الحسن، (١٩٨١م)، معاني القرآن، ط٢، تحقيق: فايز فارس، الكويت، ص٨٨.

(١٩) ابن منظور، لسان العرب، (مصدر سابق) (ظرف): ج٤: ص٢٧٤٨.

(٢٠) انظر: المخزومي، مهدي، (١٩٥٨م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مكتبة ومطبعة باب الحلبي، القاهرة، مصر، ص٣١٠.

(٢١) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج:٤ ص٢٢٦.

(٢٢) المبرد، المقتضب، (مصدر سابق)، ج٤: ص١٣٩. ،

(٢٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، (١٩٧٢م)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الكويت ، ص٧٣.

(٢٤) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، (٢٠٠٩م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر: ١٦٨/١.

(٢٥) سورة الروم، الآيات: ١-٣.

(٢٦) عبابنة، يحيى، (٢٠٠٦م)، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزّمخشري، ط١، عمّان، الأردن، جدارا للكتاب العالمي، وعالم الكتب الحديث، ص١٢٢.

(٢٧) عبد اللطيف، محمد حماسة، (١٩٩٦م)، بناء الجملة العربية، ط١، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص١٢٤.

(٢٨) ابن السراج، الأصول في النحو، ١٩٣/١.

(٢٩) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص ٢٢٢.

(٣٠) ابن يعيش، مُوفّق الدين النّحويّ (ت: ٦٤٣هـ)، (د.ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان ، ٤٥/٢، السيوطي، همع الهوامع، (مصدر سابق)، ج٣: ص١٧٠.

(٣١) الأزهريّ، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥هـ)، (٢٠٠٠م)، شرح التّصريح على التّوضيح، ط١، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان ،ج١:ص ٥١٧.

(٣٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٤/٢-٤٥.

(٣٣) الأصل في هذا الاستعمال أن شخصين من عنزة هما: يَقْدُمث بن عَنَزَة، ورُهْمُ بن عامر بن عَنَزَة، قد خرجا في طلب القُرْظ، وهو شجر يُدْبَغُ به، وهو ورق السّلم يُدْبَغُ به الأدَمُ، فلم يرجعا فضرب بهما المثل. وابن منظور، لسان العرب، (مصدر سابق)، (قرظ):ج٥: ص٣٥٩٣.

(٣٤) السيوطي، همع الهوامع، (مصدر سابق)، ج٣: ص١٧٠.

(٣٥) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين الأندلسيّ (ت: ٦٧٢هـ)، (١٩٨٢م)، شرح الكافيّة الشّافيّة، ط١، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، القاهرة، مصر: ج٢: ص٦٨٦، وانظر: بابعير، عبد الله، (١٩٩٧م)، ظاهرة النيابة في العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق ، ص٢٣٤.

(٣٦) السيوطي، همع الهوامع، (مصدر سابق)، ج٣: ص١٧٠.

(٣٧) أبو تمّام، حبيب بن أوس (ت: ٢٣١هـ)، (١٩٨١م)، ديوان الحماسة، برواية أبي منصور، موهوب بن أحمد الجواليقي (ت: ٥٤٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ص٢٨٠، وينظر: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (ت: ٤٢١هـ)، (١٩٦٨م)، شرح ديوان الحماسة، ط٢، نشر: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان: ج٢: ص٩٨٢.

(٣٨) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٥١٨/٢.

(٣٩) العيني، بدر الدين محمود (ت: ٨٥٥هـ)، (٢٠٠٥م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، ط٢، تحقيق: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٢: ص٣٢٣.

(٤٠) سورة العنكبوت، الآية: ٥١.

(٤١) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٥١٨/٢.

(٤٢)الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٥١٧/١.

(٤٣) البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت: ١٠٩٣هـ)، (١٩٩٧م)، خِزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، ط٤، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ج١٠: ص٢٨٠. البيت من شعر (أبي زبيد الطائي).

(٤٤) وهو من شواهد البغدادي، خزانة الأدب، (مصدر سابق)، ج١:ص١٩٣، العيني، المقاصد النحوية، (مصدر سابق)، ج٢: ص٣٢٢، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ٥١٧/١، والبيت لفائد بن المنذر القشيري.

(٤٥) بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص٢٣٦.

(٤٦) عبابنة، في النحو النحو العربي المقارن، (مصدر سابق)، ص٢٤٨.

(٤٧) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص٤١٣-٤١٤.

(٤٨) الأحوص، محمد بن سلام (ت: ١٠١هـ)، (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، شعر الأحوص الأنصاريّ، ط٢، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص٢٤٠، سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص ٤١٣.

(٤٩)الزعبي، آمنة صالح، (٢٠١٢م)، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٨، العدد الأول، ص١٦٥.

(٥٠) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص٤١٦.

(٥١) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص٤١٤.

(٥٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٥٣٠/١.

(٥٣) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص٤١٤.

(٥٤) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص٤١٤.

(٥٥) سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص١٥٩.، السيوطي، همع الهوامع، (مصدر سابق)، ج٣: ص١٣٦-١٣٧.

(٥٦) السيوطي، همع الهوامع، (مصدر سابق)، ج٣: ص١٣٦-١٣٧، وقد أورد سيبويه تركيبين آخرين مما يجوز القياس عليهما أو تغييرهما، وهما (قُلِبَ الظَّهْرَ والبطنَ، ومُطِرنا الزّرعَ والضّرْع)، سيبويه، الكتاب، (مصدر سابق)، ج١: ص١٥٩.

(٥٧) انظر الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية، (مصدر سابق)، ص١٦٤-١٦٥.